

«كلنا للعلم» يواصل أعماله بجلسات ناقشت أزمة النزوح السوري

بو صعب: حبذا لو لا نخبتى وراء أصابعنا



افتُتح أمس اليوم الثاني من المؤتمر التربوي الوطني المنعقد تحت عنوان «كلنا للعلم» في فندق «فيسيسيا»، بكلمة لمدير الموارد البشرية والتسويق في شركة «HYPCO» أماني ماجد، تلتها جلسة بعنوان «التعليم في حالات الطوارئ، الاستجابة التربوية اللازمة السورية».

بو صعب

أدار الجلسة وزير التربية والتعليم العالي ياسر بو صعب، فافتتحها بالقول: «يعجز الإنسان عن الكلام ووصف معانات اللاجئين في ظل الظروف التي يعانون منها. إنها مسؤولية علينا جميعاً. لا يمكن الاختباء وراء أصابعنا، فطالما نرى لاجئين في لبنان، لا بد من تأمين مساعدات لهم ومن ضمنها التعليم».

وأضاف: «إننا نعاني من أزمة في لبنان نتيجة حالة النزوح، ونناقش في مجلس الوزراء، وهذه المسؤولية تحتم علينا أن نؤمن مكاناً للأطفال النازحين في المدارس كي لا يبقوا في الشوارع ويتوجهوا إلى العتف والتسول وغير ذلك من الأمور اللااخلاقية. ونحن لا يمكننا أن نغض النظر لأن التحديات كبيرة وأكبر من قدرة وزارة التربية وحيدة».

وإذ ذكر بأن المدارس تحتاج إلى تجهيز وترميم في معظم المناطق، ومن هنا كانت خطة تأمين التعليم لك ولد، قال: «أتنا مساعدات من المجتمع الدولي كي نتكمن من استقبال أكبر عدد ممكن من الطلاب في المدارس».

وطالب بو صعب المجتمع الدولي بتقديم مساعدات إضافية قبل أن ينفجر اقتصاد البلد خصوصاً أن لبنان يتحمل أكثر من أي بلد آخر.

باسيل

وكان ضيف الجلسة، وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل الذي ألقى كلمة جاء فيها: «إن المسؤول الأول عن الأزمة التي يعاني منها الأطفال السوريون، هو المجتمع الدولي الذي تقاسم حتى الآن عن حل الأزمة في سورية، والتعاطي معها على المستوى الجدي والمسؤول بحل أزمة التعليم للولاء الأطفل. والمسؤول الثاني مرتبط بالدولة اللبنانية». وتابع باسيل: «إن عملية وضع المواصفات ونزع صفة النزوح عن من غير نازح فعلي، لم تنطلق كما يجب، وإنها مناسية اليوم لتذكير الجميع بمسؤولياتهم لولا أن أمام الإجماع والتوافق الداخلي الذي تم في حزيران 2014، اعتمدنا السكوت في هذا الموضوع أفساحاً في المجال للإجراءات كي تأخذ مجراها، ونعود ونذكر بها لأننا ضنينون بؤلاء الأطفل واطفال لبنان، لأن الأزمة كما تسير لا اعتقد أنها تعالج موضوعهم».

وقال: «المسؤولية الكبرى على المجتمع الدولي، إذ يتنامى الحديث ويتصاعد، وكلنا يعرفه إننا نتقصنا الجراءة لفول الحقيقة، أن هناك مشروعا فعلياً لإبقاء السوريين في لبنان، ونحن نواجه دائماً خصوصاً مشبوثة في هذا الاتجاه، نحاول أن نقاومها. وكما في موضوع اللجوء الفلسطيني واجهنا ونواجه حالياً، مواجهة جديدة لتحصير مذكرات مشبوثة وملغومة لتوقيعها بين لبنان والسلطة الفلسطينية في هذا المجال ولن نقبل بها، لأنها تكون إجراءات تهديدية لتحويل اللجوء إلى نزوح فلسطيني، كذلك لن نقبل بأي نض أو إجراء يسعى إلى تحويل النزوح السوري إلى لجوء سوري، لأننا بهذا نمدد أزمة هؤلاء الأطفل وندفعهم دفعا نحو حالات اليأس التي يشكون منها».

ورأى باسيل أن هناك إمكانية لتمويل الحرب في سورية بمئات المليارات من الدولارات، وإمكانية لتعليم هؤلاء الأطفل كيفية حمل البنادق، ومعروف من يعول ويدرب ويسلح ويحرض، إنما لا نجد إمكانية للمساعدة بل صغیر مثل لبنان وتعطيل أكثر من خمسين مليون دولار، لأنه يدفع شهرياً 100 مليون دولار كلفة الكهرباء للنازحين السوريين. طوال أربع سنوات من الأزمة في سورية، المجتمع الدولي لم يؤمن أكثر من نصف شهر كلفة الكهرباء على لبنان للنازحين السوريين».

المشوق

والقى وزير البيئة محمد المشوق كلمة قال فيها: «أنا من القائلين إن التربية في لبنان لا تختلف بين القطاعين الرسمي والخاص، إلا بمسائل محدودة يمكن أن نلخصها بميزات الإدارة المدرسية في قطاع التعليم الخاص، ومميزات التقويم التربوي المستمر للطلبة والمعلمين على حدّ سواء، والتطوير المهني للهئية التعليمية، وبعض التركيز الإضافي لدى مدارس القطاع الخاص على جوانب تربوية دينية خاصة أو جوانب تحديفية تبدو اليوم كأنها باتت المؤثر الطاعي على كل العملية التربوية في العالم».

وأضاف: «الأرقام لا يمكن تجاهلها في لبنان، فإذا كان عدد الطلاب يناهز المليون، فإن أكثر من

البناء

الصحافة الورقية الأردنية... أزمة سببها ثالثو؛ الدولة والضمان الاجتماعي وتطور الإعلام الإلكتروني

■ محمد شريف الجيوسي

يتردد أن عدداً كبيراً من الصحافيين الأردنيين يسعون إلى تنظيـم مسيرة في ساحة المسجد الحسيني تحت عنوان «إسقاط حكومة عبد الله الشنور»، وهو ما دعا إليه حراك صحيفة «الراي»، مُوجِّهة انتقادات لأدعة للحكومة على صدر صفحاتها في سابقة هي الأولى في تاريخ الصحيفة التي تعتبر لسان حال الحكومات المتعاقبة.

وكانت صحيفة «الراي» الأردنية، إحدى أهم صحيفتين يوميتين أردنيتين، قد بدأت منذ عدة أيام بالتوقف عن نشر أخبار رئيس الحكومة الأردنية عبد الله الشنور، فيما أبرزت أخبار آخرين من رؤساء الحكومات السابقين وانتقاداتهم.

وعقب مستشار التحرير في صحيفة «الدستور» الأردنية جمال العلوي؛ الصحيفة الأقدم في الأردن، على قرار الحكومة إعفاء مدخلات الإنتاج في الصحف اليومية من الجمارك لمدة سنتين، ورفع ثمن الكلمة الواحدة للإعلانات الحكومية إلى 250 فلساً بدلاً من 100 فلس، والسماح للوزارات والمؤسسات الحكومية برفع سقف اشتراكاتها في الصحف إلى 100 في المئة، بأن هذه القرارات على أهميتها غير كافية لتخليص الصحف الورقية الأردنية من أزمتهـا، فهي ستوفر على الصحف اليومية فقط ما يعادل 900 ألف دينار سنوياً، فيما أزمتهـا تفوق ذلك بكثير، وثمة حاجة ملحة لمعالجات جذرية.

وقال العلوي إن الصحف اليومية تستهلك من الورق ما بين 1 ـ 1.5 مليون دينار سنوياً، وتبلغ قيمة رواتب جريدة «الراي» نحو 400 ألف دينار شهرياً، فيما تبلغ في «الدستور» نحو 200 ألف دينار شهرياً، وعلى رغم تسريح نحو 40 في المئة من موظفيها واستقالة عدد آخر، لم تتمكن للشهر الخامس على التوالي من صرف رواتب المتقنين.

وقد العلوي قول الحكومة بأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للصحيفتين الإبرن، موضحاً أن الحكومات هي التي تعيّن مندوبي مؤسسة الضمان الاجتماعي في مجالس إدارتهما، وتمارس من خلالها تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير والمدراء العامين. وبالتالي سياسات التحرير والراي. ففي «الدستور» حالياً، يمثل الضمان الاجتماعي بخمسة أعضاء في مجلس الإدارة الذي يبلغ عدد أعضائه 9 أعضاء، وبالتالي فإن الحكومة تهيمن على قرارات مجلس الإدارة، وهذا يفرق الأزمة في الصحيفة، ويجعل منها بوقاً للحكومة، ما يزعج ثقة القارئ بها ويقلص حجم الإعلان بالتالي فيها، وهذه الهيمته تطلق أيضاً على مجلس إدارة «الراي».

وقال العلوي أن حل مسألة هيمنة الحكومة على مجلسي إدارة الصحيفتين «الراي» و«الدستور»، يتعلق ببيع الضمان الاجتماعي حصتها في الصحيفتين إلى القطاع الخاص، الذي سيدج الحلول المناسبة للخروج من الأزمة، ومنها الاتكون الصحيفتان بوقاً لتسويق الحكومات المتعاقبة وبالتالي ستعيد صحيفتان ثقة القارئ الذي سيقبل على اقتناء الصحيفتين، ما يعيد ثقة المعلن بأهمية الإعلان فيها.

وعرض الإعلامي الأردني ماجد القرعان، للردو السليبي مؤسسة الضمان الاجتماعي والحكومات المتعاقبة على الصحيفتين، قائلاً إنهما شكلتا «الكتعة طيبة مذاق»، للإرضاء والتفجع على حساب تجويد مسيرة الصحيفتين وتطويرهما، من حيث تعيين رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء مجالسهما وكبار الموظفين فيها، وتوزيع كتاب المقالات برواتب ومكافآت خيالية، إلى جانب مساهمات بعض الإدارات التي تعاقبت عليها في توسيع «قويها» من جهة مستوى الرواتب والامتيازات والتعويضات، حتى أصبح العمل في صحيفة «الراي» تحديداً ممتقن الكثرين، ولا تكتف سراً هنا ما حصل عليه البعض من تعويضات نهاية الخدمة التي زادت عن ربع مليون دينار لشخص واحد، وحصول العشرات على رواتب تقاعدية عالية من الضمان الاجتماعي تجاوزت بالسيوية إلى البعض مبلغ خمسة آلاف دينار شهرياً، إلى جانب صرف رواتب الـ15 والـ16 والـ17، وتوزيع الاسم على العاملين فيها.

وتساءل القرعان عما جناح صندوق الضمان الاجتماعي من ذلك، وعن الاسس المعتمدة من قبل مجالس الإدارة المتعاقبة على إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي في تسمية ممثلها بمجلسي إدارة الصحيفتين وفي مجالس إدارات مؤسسات وشركات أخرى يساهم فيها الصندوق.

وطالب القرعان بمزيد من الشطوات «عماً قرّته الحكومة»، والتي تتمثل بوضع حدّ للتدخلات في إدارتها والوصاية عليها إلى جانب معالجة ما تسببت به الحكومات السابقة من إخلال في ادارتي الصحيفتين، والمصارعة إلى إجراء هيئة لتكثيف الصحيفتين مع مواردها وإمكاناتها إلى جانب تطوير أدوات عملها المهنية لتتسجم مع معطيات العصر الرقمي. وعلى سبيل المثال استمرار الزائد عن حاجتها من المباني والعمل على إنشاء إذاعة أو قناة تلفزيونية، وإجراء تصويب دقيق بالنسبة إلى من يستغلون عملهم فيها لتسيير أعمال وأنشطة خاصة بهم.

يذكر أن الصحيفتين تسابقتا في السنوات الأخيرة في تسويق مواقع الحكومات المتعاقبة، ما أضرب بهما، فيما كان الأمر قبل ذلك يقتصر على أفراد إحداهما بذلك، فيما اتخذت الأخرى خطاً مختلفاً نسبياً. وقد أفاد هذا التسابق؛ الصحيفتين مزاياما النسبية لدى القارئ والمعلن معا، إلى جانب جملة أسباب أخرى، منها ما نجح من تدخل الحكومات من خلال ممثلي الضمان الاجتماعي في مجالس الإدارة.

ومن أسباب الأزمة، أن صحيفان ورقية يقال إنها تتلقى الورق مجاناً، قامت بأعمال المضاربة على أسعار الإعلان المتعارف عليه بين الصحف اليومية، ما اضطر الصحف الأخرى إلى تخفيض الأسعار الإعلان أيضاً، مع وجود صفح أسبوعية بحث إعلانية منافسة، ومواقع إلكترونية حازت حصة في الأخرى من سوق الإعلان، كل ذلك قد يتسوجب توصل الصحف اليومية والأسبوعية، وتنوع مجالات استثماراتها الإعلامية.

محليات 5

الإعلانية المتخصصة إلى «ميثاق إعلاني» ملزم، ينعكس إيجابياً على الجميع، ومن بعد إبداع صيغة اتفاق مع المواقع الإلكترونية بالتنسيق مع الجهة المختصة لها «هيئة الإعلام».

لقد شكلت الصحيفتان خصوصاً، والصحف الورقية الأردنية عموماً، على مدى عقود، أحد مصادر الخزيئة الأردنية من خلال ما يفرض على مدخلات الإنتاج من ورق وحبر وألات ومواد أخرى، وما تنفق من أعمال تجارية بعضها من خارج الأردن، وشغلت على مدى عقود آلاف الصحافيين والفنيين والإداريين، فساهمت في تخفيف مدخلات البطالة، وحملت «رؤية» البلد وصوته في القضايا العامة إلى الخارج. فليس معقولاً إن يجري التحلي عنها في ظرف باتت فيه الصحافة الورقية مستهدفة عموماً، حتى مع وجود ظروف طبيعية لاستمرارها في دول العالم، إذ يجري تغطية احتياجاتها كليا في غالبية الدول من مدخلات الإنتاج باعتبارها أحد الرموز الوطنية للدول، ولا ينبغي التعامل معها، كمجرد شركات تجارية أو استثمارية بحتة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن قرار الحكومة الأردنية إعفاء الصحافة الورقية من مدخلات الإنتاج، حذد سنتين اثنتين فقط، ولا يتيح الطمانينة مستقبلاً، كما أنه تجاهل الصحافة الأسبوعية التي تعاني من ظروف أشد قسوة، خصوصاً ذات التوجهات القومية المعارضة، إذ تحاربها مؤسسات الإعلان ومعها المعلنين، والتغفرة الخالصة في قرار الحكومة أنه لا يتضمن الأعمال الفنية والتجارية التي تنفذها المؤسسات الصحافية كطباعة الكتب والدرويات وغير ذلك، وهي الأعمال التي تساعد الصحف في الوقوف على أقدامها.

إن توجه أهمية الصحافة الورقية عموماً، يتصل بأسباب أخرى أيضاً منها: تطور الإعلام الإلكتروني والفضائي، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وأجهزة الجوال التي يمكن من خلالها تلقي الأخبار أولاً بأول، وبكلفة أقل اشتراكاً ونقلاً، ما جعل المنافسة شديدة ومرهقة بالنسبة إلى وسائل الإعلام الورقي.

لكننا نرى أن هذا التراجع كاي تراجع ناجم عن ظهور موضرة أو صرعة ما: سرعان ما تحبو أو تتراجع أمام ما هو عريق وراسخ في الذاكرة الوطنية والشعبية. فالإنهار بمستجدات وسائل الإعلام سترتاجح ويتخذ موقعا طبيعيا ليس أكثر، بعد فترة زمنية متوسطة المدى أو أدنى، وستعود الصحافة الورقية إلى احتلال موقعها الذي لم تفقده تماما.

يرى البعض أن أزمة الصحافة الورقية الأردنية تبدو وكأنها أزمة «متمدنة» يراد منها «دفن» هذه الصحف وشراء موجوداتها من مفرات ومطابع، ثم استخدامها لمشاريع مختلفة أو إعادة خصخصتها ثم تأسيس وقيات جديدة بعاقيس ومواصفات تلائم الدافعين بهذا الاتجاه ممن يمتلكون القرار؛ ربما، والعلل.

يذكر أن الصحيفتين الأعرق في الأردن: «الدستور» وأسست قبيل هزيمة حزيران 1967 من اندماج جريدتي «المناار» و«فلسطين»، وأسست الراي مع مطلع سبعينات القرن الماضي، وكان وراء تأسيسها رئيس الوزراء الأسبق وصفي التل، والتي بلغت أرباحها قبل سنوات نحو 80 في المئة، وهما أبرز معاناة من هذه الأزمة.

وكانت نقابة الصحافيين الأردنيين قد رحبت بقرار الحكومة المشار إليه في مقدمة هذا التقرير، ودعمت قبل ذلك مطالب منتسبيها في ورقيتي «الدستور» و«الراي»، بحجب أخبار الحكومة، وقبلها دعمت النقابة منتسبيها في ورقية «العرب اليوم» اليومية، التي توفقت عن الصدور فترة، ثم عادت بطاقت مهني أقل عدداً وأقل صفحات ونسخاً، وما زالت رواتب محرريها قبل التوقف معلقة.

واعتت النقابة باقي الصحف في إقرار خطوة مماثلة تضامناً مع صحافيي ودع أنفسهم، مشددة على الدعم الكامل والموطلق لما يقوم به الزملاء في الصحيفتين من إجراءات تصعيدية.

وجدد مجلس النقابة مطالبة الحكومة الأطراف ذات العلاقة بالتدخل عاجلاً، لإيقاد هذا القطاع الإعلامي المهم والحساس.

وطالب مجلس نقابة الصحافيين الأردنيين بإعادة تشكيل مجلسي إدارة الصحيفتين، وفق برنامج واضح ومحدد لمعالجة أسباب الأزمة المالية، بعيدا عن المنع بمصدر الرزق للعاملين، ورفض بالمطلق مشاريع الهيكلية. ودعا المجلس الزملاء في «الدستور» و«الراي» إلى التماسك والوحدة خلف هذه المطالب للحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم بكل السبل المشروعة لإيقاد صفحهم من الأزمة، من دون أن يكون أي حل على حسابهم. وأشار المجلس إلى حلول لإيقاد المؤسساتين بعيدا عن استسهال الحل على حساب العاملين.

يذكر أن أزمة الصحافة الورقية الأردنية تعود بداياتها إلى عدة سنوات مضت، ثقافت في السنوات الأربع المنصرمة، وتعقدت في عهد حكومة عبد الله الشنور، التي تجاهلت منذ بداياتها ضرورات الحل، والتي لم تنته تبعاتها وذيولها وبتناججها بعد، ما لم تتخذ إجراءات جذرية ألقها توقف الحكومات المتعاقبة عن التدخل في شؤونها الداخلية، وانسحاب الضمان الاجتماعي من المساهمة بها طالما أن الحكومات هي التي تتولى تعيين مجالس إدارة الضمان وبالتالي مندوبي الضمان في الصحف، وإطلاق فترة الإعفاءات، ورفع أسعار الورقية بالورق أو بنسبة منه على الأقل باعتبارها مؤسسات وطنية. وعلى صعيد الصحافة ذاتها، الكف عن كون بعضها مؤسسات للترضية، أو كونها مؤسسات لتسويق الحكومات والصمت عن أخطائها، وعدم الدخول في مضاربات إعلانية وبالتالي إيجاد ميثاق شرف اعلاني، وعدم تقبل أي دخل من أي جهة أجنبية، وعرض قضايا الوطن والمواطن بصدقية ودقة مهنية عالية، وعدم زج الصحافة في قضايا إقليمية خاليفة أو فتوية أو مذهبية أو تكفيرية أو إرهابية، وتطوير قدرات كوادرها المهنية تحريريا وحاسوبيا، وتنوع مجالات استثماراتها الإعلامية.



منعم يفتح عيادة لطب الأسنان في سحمر

البقاع الغربي - أحمد موسى

وسط معاناة البقاع عموماً، والبقاع الغربي خصوصاً، على مستوى الخدمات الصحية والتنميه من قبل الحكومة والحكومات المتعاقبة، كانت الهمم على مستوى الفرد أنشط، كي لا تبقى منطلقنا غارقة في وحول الإهمال المدقع.

من هنا، أتت بادرة هامة من قبل أبناء المنطقة على ما يقدمه منفق عام البقاع الغربي في الحزب السوري القومي الاجتماعي الدكتور نضال منعم، من خلال افتتاحه عيادة لطب الأسنان في بلدة سحمر البقاع الغربي، من منطلق النهضة الصحية والاستشفائية، وإن كان على مستوى صغفر.

وحضر الافتتاح حسدمن الأطباء والاختصاصيين والصيادلة، كما حضر مسؤول الصحة في البقاع الغربي في حركة أمل أحمد كريم، مسؤول حركة أمل حسن أسعد، عضو إقليم الجنوب في حركة أمل محمد الخشن، أعضاء هيئة المفذية، مدير مديرية سحمر ياسر الخشن، المحامي أي زكي قهر، رئيس بلدية سحمر حسين كريم ونائبه المهندس حسن أسعد وأعضاء البلدية والمختارون، حماون ومهندسون ومدراء مدارس وفاعليات من المنطقة.